المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

كلمة السيدة

وزيرة الاقتصاد والمالية

أمام مجلسي البرلمان بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025

19 أكتوبر 2024

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس النواب؛

السيد رئيس مجلس المستشارين؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتقدم أمام مجلسيكم الموقرين، لِبسْط الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2025. وكما تعودنا على مر السنين، تشكل مناقشة مشاريع قوانين المالية محطات أساسية للعمل المشترك بين الحكومة والبرلمان، كما توفر فرصة سنوية لتعزيز التعاون والتكامل بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية، وهو ما تحرص عليه هذه الحكومة منذ تنصيبها، بكل صدق ومسؤولية، في سبيل مواجهة مختلف التحديات ومعالجة القضايا الكبرى التي تواجهها بلادنا، بما يستجيب للرؤية السديدة لصاحب الجلالة نصره الله ويحقق انتظارات شعبه الوفي.

حضرات السيدات والسادة،

يتزامن إعداد وتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2025، مع تخليد بلادنا للذكرى الخامسة والعشرين لتربع صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله على عرش أسلافه الميامين. وهو العهد الذي عرف مسارا تنمويا شاملا أبدعه وقاده صاحب الجلالة حفظه الله وأيده منذ ربع قرن، مترجما بذلك رؤية ملكية واضحة لمشروع مجتمعي إصلاحي متكامل، يتجلى خيطه الناظم في تحقيق التوازن بين الطموحات والإمكانيات، وبين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، وكلها عناصر تنصهر في نموذج

تنموي متفرد، يزاوج بين الإرادية والواقعية، ويستمد قوته من القدرة على استلهام مناعة النسيج الهوياتي الوطني بأصالته الضاربة في القدم ومؤسساته العابرة للزمن، ومن الانفتاح على التطورات التي يعرفها العالم.

وقد عرفت بلادنا خلال هذه المرحلة، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، تحقيق تراكمات ومكتسبات غير مسبوقة شملت كافة المجالات، كما مكنت المملكة من امتلاك مناعة وقوة، كان لها الفضل في مواجهة مختلف الأزمات والتحديات الخارجية والداخلية، والحد من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، مع مواصلة البناء بثبات وتدرج في إطار من الاستقرار والانفتاح.

وبفضل هذه الرؤية الملكية الحكيمة والمتبصرة، فقد تمكنت بلادنا من الانخراط في برنامج تحديثي طموح ومستدام، أتاح للمغرب الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية، وتنويع شراكاته ونسيجه الاقتصادي، موازاة مع تطوير البنيات التحتية الكبرى بمختلف جهات المملكة، كميناء طنجة المتوسط الذي يعتبر أكبر منصة للحاويات في البحر الأبيض المتوسط، وإطلاق أول قطار فائق السرعة في إفريقيا. هذا إلى جانب ريادة بلادنا على الصعيد القاري في مجموعة من القطاعات الواعدة كالطاقة المتجددة وصناعة وتصدير السيارات والطيران والإلكترونيك ...

كما عرفت المملكة خلال هذا المسار، توطيد الجهوية المتقدمة، وتسريع مختلف الأوراش المرتبطة بها، في تكامل مع سياسة اللاتمركز الإداري بما يضمن تحقيق العدالة المجالية ويعزز الدينامية التنموية التي تعرفها مختلف جهات المملكة، لا سيما أقاليمنا الجنوبية التي خصَّها صاحب الجلالة نصره الله بنموذج تنموي متفرد، صارت جل مشاريعه اليوم جزءا من واقع هذه الأقاليم، وأرضية فعلية لتسريع وتكريس الجهوية المتقدمة.

وفي نفس الإطار، عرفت هذه المرحلة المجيدة من تاريخ المملكة، تعزيز تموقع بلادنا على الصعيدين القاري والدولي، موازاة مع مراكمة الإنجازات والمكاسب الديبلوماسية الحاسمة، والدينامية الدولية غير المسبوقة التي تدعم ملف وحدتنا الترابية، والتي تم تحقيقها بفضل القيادة الملكية الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله، الذي أكد في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة على:

"أننا سَنمُرّ في قضية وحدتنا الترابية، من مرحلة التدبير إلى مرحلة التغيير داخليا وخارجيا وفي كل أبعاد هذا الملف" ، وعلى أن: *"المرحلة المقبلة تتطلب من الجميع، المزيد من التعبئة واليقظة، لمواصلة تعزيز موقف بلادنا ، والتعريف بعدالة قضيتنا، والتصدي لمناورات الخصوم"* .

وهي مناسبة لتأكيد تعبئة الحكومة إلى جانب كل مؤسسات الدولة وكل قواها الحية من أجل الدفاع عن عدالة قضيتنا الوطنية.

وهي مناسبة كذلك لتجديد عبارات الشكر والتقدير لكل مكونات القوات المسلحة الملكية، وقوات الدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة والوقاية المدنية، على تجندهم الدائم تحت قيادة صاحب الجلالة نصره الله، للدفاع عن وحدة الوطن وأمنه واستقراره.

حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرطت الحكومة منذ تنصيبها بشكل جدي وعملي في هذا المسار التحديثي، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة حفظه الله. هذا المسار الذي يقوم، كما ذكرت سابقا، على التوازن بين الطموحات والإمكانيات، وعلى الانسجام بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وعلى التكامل بين القرارات الظرفية والأوراش الهيكلية بعيدة الأمد.

ولعل الإنجازات التي تم تحقيقها خلال النصف الأول من ولاية هذه الحكومة تبين ذلك بشكل واضح، **سواء على المستوى الاجتماعي** عبر تنزيل الإصلاح المجتمعي لتعميم الحماية الاجتماعية، وتسريع تأهيل المنظومة الصحية، وتنزيل إصلاحات التعليم والتعليم العالي والتكوين المهني، ومأسسة الحوار الاجتماعي ودعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال رفع الأجور ودعم أثمنة المواد الأساسية وأثمنة الكهرباء، والمقررات الدراسية والأعلاف والأسمدة. وذلك بالموازاة مع تفعيل البرنامج الملكي للدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي، إضافة إلى التدابير الضريبية والجمركية ذات الطابع الاجتماعي كإعفاء بعض المنتجات الأساسية من الضريبة على القيمة المضافة.

أو على المستوى الاقتصادي من خلال إخراج ميثاق الاستثمار، وتسريع مسار المصادقة على مشاريع استثمارية كبيرة، ثم الشروع في إنجازها بشكل فعلي، إلى جانب تسريع الإصلاحات المرتبطة بتحسين

مناخ الأعمال، وتعزيز أدوار المراكز الجهوية للاستثمار وفعاليتها، وإصلاح العدالة وتبسيط المساطر الإدارية وتعزيز اللاتمركز الإداري.

كل ذلك في إطار التدبير الدقيق للتوازنات المالية بما يضمن استثمار أقصى مؤهلاتنا دون تعريض أسس مناعتنا المالية لمخاطر الانزلاق، حيث تمكَّننا من رفع ميزانية الاستثمار بمستويات قياسية لتنتقل من 245 مليار درهم سنة 2022 إلى 335 مليار سنة 2024. كما ارتفعت المداخيل الجارية بمعدل سنوي بلغ 12,5% بين سنتي2021 و2023.

حضرات السيدات والسادة،

إن ما تم تحقيقه من حصيلة مشرفة خلال النصف الأول من هذه الولاية الحكومية، وبقدر ما يدعونا للاعتزاز، فإنه يشكل أيضا حافزا بالنسبة لنا من أجل تحقيق المزيد من المكتسبات التي تندرج في هذا المسار التنموي والتحديثي الذي تشهده بلادنا، وذلك ترجمة للرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله، واستجابة لانتظارات كل المغاربة.

ذلك أن الحكومة حريصة على مواصلة مختلف الأوراش المجتمعية والتنموية التي انخرطت فيها بلادنا، مع التصدي لكافة التحديات التي يفرضها علينا السياق الحالي داخليا وخارجيا، والتي يتعين علينا جميعا مواجهتها. إذ تشكل مناقشة مشروع قانون المالية من طرف مجلسيكم الموقرين، فرصة للارتقاء بالعمل المشترك بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية قصد الوقوف على حجم هذه التحديات وإيجاد أنسب الحلول لمعالجتها.

وعلى هذا الأساس، فقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025، وتحديد أولوياته طبقا للتوجيهات الملكية السامية، والتزامات البرنامج الحكومي، التي تروم الارتقاء بنموذجنا الاجتماعي والاقتصادي والمالي والحفاظ على توازناته، لا سيما عبر استكمال تنزيل الأوراش المجتمعية الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، وتعزيز الاستثمار المنتج لفرص الشغل وللقيمة المضافة العالية، خصوصا في القطاعات التي تعزز الأمن المائي والطاقي والغذائي، والاستراتيجيات القطاعية التي تخدم المجالات الحيوية لاقتصادنا الوطني وتعزز مناعته، موازاة مع مواصلة تحديث البنى التحتية والخدمات العمومية،

بما يحقق العدالة الاجتماعية والمجالية بمختلف جهات المملكة.

السيدات والسادة،

قبل الخوض في توجهات مشروع قانون المالية لسنة 2025 وتفاصيله، لابد من الوقوف أيضا عند أهم تطورات الظرفية الاقتصادية العالمية والوطنية التي تم في ظلها إعداد هذا المشروع.

فكما تعلمون، يأتي مشروع القانون المالي لسنة 2025، في سياق دولي لازال يغلب عليه عدم اليقين بسبب توالي الأزمات المناخية، وتصاعد التوترات الجيوسياسية وتداعياتها الاقتصادية، حيث من المتوقع ألا يتعدى معدل النمو العالمي 3,2% خلال سنتي 2024 و2025، بينما سيعرف النمو ارتفاعا طفيفا في منطقة اليورو، من 0,9% خلال سنة 2024، إلى 1,3% خلال سنة 2025.

وعلى المستوى الوطني، فقد تم إعداد هذا المشروع في سياق يتسم بتراجع معدل التضخم إلى 1,1% عند متم شهر غشت 2024، بفضل المجهودات التي بذلتها الحكومة لدعم الأسعار والمدخلات الفلاحية. كما يُتوقع أن يحقق اقتصادنا الوطني نموا يقدر ب3,3% مع نهاية سنة 2024، مدفوعا أساسا بالدينامية المضطردة التي يعرفها القطاع غير الفلاحي، الذي يتوقع أن يعرف ارتفاعا في القيمة المضافة بنسبة 3,7% بعد تسجيل 3,5% في سنة 2023. وقد تأكدت هذه الدينامية على ضوء المنحى الإيجابي الذي عرفته القطاعات المصدرة إلى غاية متم شهر غشت من السنة الحالية مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2023، لاسيما صادرات قطاع السيارات التي ارتفعت ب+7,6%، والفوسفاط ومشتقاته ب+11,7%، إلى جانب ارتفاع مبيعات الإسمنت ب+7,2%، والتطور الملحوظ الذي يعرفه القطاع السياحي، حيث حقق أرقاما قياسية في عدد السياح الذي بلغ 11,8 مليون سائح (+16%)، وكذلك في المداخيل التي بلغت 76,4 مليار درهم (+6,7%)، موازاة مع الارتفاع المسجل في الاستثمارات الأجنبية ببلادنا والتي عرفت تطورا مهما لتبلغ أزيد من25,4 مليار درهم (+13,9%) وذلك خلال نفس الفترة.

وستمكن هذه الدينامية من تقليص عجز الميزانية ليستقر في حدود 4% سنة 2024، بعد أن بلغ مستوى 5,4% سنة 2022، و4,3% سنة 2023، وذلك على الخصوص بفضل تواصل تحسن

الموارد الضريبية التي ارتفعت ب 23,9 مليار درهم أي بزيادة 11,9% نهاية شهر شتنبر من السنة الحالية مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2023.

السيدات والسادة،

ينبني مشروع قانون المالية لسنة 2025، على أولويات واقعية ومتكاملة ترمي للإجابة على مختلف القضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بناء على النتائج والمكتسبات التي تم تحقيقها خلال النصف الأول من هذه الولاية الحكومية، ووفق توجهات تضمن الاستمرارية من أجل مواصلة تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية ونموذجنا الاقتصادي والمالي، وذلك تجسيدا للتوجيهات الملكية السامية ولالتزامات البرنامج الحكومي.

وعليه، تسعى الحكومة من خلال توجهات مشروع قانون المالية لسنة 2025، إلى الإجابة على أربعة رهانات كبرى ومتكاملة، تتمثل فيما يلي:

-**أولا-** مواصلة تعزيز أسس الدولة الاجتماعية؛
-**ثانيا-** توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل؛
-**ثالثا-** مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية؛
-**رابعا-** الحفاظ على استدامة المالية العمومية.

بالنسبة للرهان الأول، والذي يروم تعزيز أسس الدولة الاجتماعية من خلال عمل الحكومة على استكمال التنزيل الفعال **لورش تعميم الحماية الاجتماعية** من خلال تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة كل الفئات الاجتماعية والمهنية، مع مواصلة أداء الاشتراكات برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك، وذلك بميزانية سنوية تناهز 10 ملايير درهم.

وبالنسبة للدعم الاجتماعي المباشر، ستعمل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025، على مواصلة هذا البرنامج، حيث سيتم الرفع من الدعم، ليصل إلى 250 درهم عن كل طفل من الأطفال الثلاثة

الأوائل المتمدرسين، أو دون 6 سنوات أو في وضعية إعاقة (350 درهم)، وإلى 175 درهم عن كل ولد من الأولاد الثلاثة الأوائل غير المتمدرسين. أما بالنسبة للأطفال اليتامى من جهة الأب دون ست سنوات أو الذين يتابعون دراستهم، فسيبلغ هذا الدعم 375 درهم عن كل طفل من الأطفال الثلاثة الأوائل، دون أن يقل الحد الأدنى بالنسبة لكل أسرة عن 500 درهم شهريا، ليبلغ بذلك الغلاف المالي للبرنامج 26,5 مليار درهم برسم سنة 2025.

كما ستعرف سنة 2025، استكمال تنزيل مكونات مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، من خلال وضع الإطار القانوني والتنظيمي للشروع في توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد، وتوسيع الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأشخاص الذين يتوفرون على شغل قار.

وبالنسبة لورش تأهيل المنظومة الصحية الوطنية فإن الحكومة عازمة من خلال مشروع قانون المالية على مواصلة تنزيل الإصلاح الشمولي للمنظومة الصحية الوطنية بمختلف مكوناتها، وذلك لإنجاح تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ولتمكين المواطنات والمواطنين من الولوج للعلاجات في ظروف جيدة.

وستواصل الحكومة تعزيز العرض الصحي، خلال سنة 2025، عبر مواصلة تأهيل المراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية، بالموازاة مع استكمال أشغال بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية بكل من أكادير والعيون والرشيدية وبني ملال وكلميم، واستكمال إعادة بناء مستشفى إبن سيناء بالرباط ببنية علاجية وتصميم من الجيل الجديد، إضافة إلى متابعة تأهيل المستشفيات الجامعية القائمة.

كما ستعمل الحكومة خلال سنة 2025، على مواصلة تنزيل برنامج تأهيل ما يقارب 1400 مؤسسة للرعاية الصحية، باعتبارها لبنة أساسية لتقريب الخدمات الصحية من المواطنين، حيث نجحت الحكومة في تأهيل 872 مركزا صحيا، سينضاف إليها 524 مركزا صحيا سيتم إنهاء أشغال تأهيلها خلال سنة 2025.

وموازاة مع ذلك، ستواصل الحكومة تعزيز الرأسمال البشري بالقطاع الصحي من خلال تنزيل القانون المتعلق بالوظيفة الصحية، والرفع من مستوى التأطير الطبي وشبه الطبي، ليبلغ 25 مهنيا لكل 10.000 نسمة في سنة 2026، و45 مهنيا للصحة لكل 10.000 نسمة في أفق سنة 2030. كما تعمل الحكومة على

توفير المناصب المالية الضرورية لمواكبة وتلبية احتياجات القطاع من الموارد البشرية، حيث تم تخصيص 6500 منصب مالي لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025.

وستواصل الحكومة أيضا العمل على تعزيز الحكامة الاستشفائية والتوزيع الترابي للعرض الصحي، عبر تفعيل المجموعات الصحية الترابية، والهيئة العليا للصحة، والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، موازاة مع تزويد جميع البنيات الصحية بما فيها مؤسسات الرعاية الصحية الأولية بالنظم والمعدات المعلوماتية، في أفق التجهيز الكلي للنظام المعلوماتي المندمج قبل نهاية سنة 2025.

وقد خصصت الحكومة غلافا ماليا يقدر ب 32,6 مليار درهم لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025، وذلك بزيادة ما يناهز 1,9 مليار درهم مقارنة مع سنة 2024.

السيدات والسادة،

فيما يخص إصلاح منظومة التربية والتعليم، تولي الحكومة عناية خاصة لقطاع التربية والتعليم باعتباره مدخلا أساسيا لتأهيل الرأسمال البشري وتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، حيث ستعمل خلال سنة 2025، على مواصلة تنزيل خارطة الطريق لتعميم التعليم الأولي، لفائدة 983.654 مستفيد برسم الموسم الدراسي 2024-2025، وتوسيع «مدارس الريادة» لتشمل 2.626 مدرسة ابتدائية و232 إعدادية، خلال نفس الموسم الدراسي، وكذا توسيع العرض المدرسي من خلال افتتاح 189 مؤسسة تعليمية جديدة، 68% منها بالوسط القروي، وذلك بالموازاة مع مواصلة المجهودات المبذولة في مجال الدعم الاجتماعي. ولهذه الغاية، فقد خصصت الحكومة غلافا ماليا إضافيا يقدر ب11,7 مليار درهم، لقطاع التربية والتعليم، لتبلغ الميزانية الإجمالية المخصصة للقطاع حوالي 85,6 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025.

وإدراكا من الحكومة لأهمية اندماج بلادنا في مجتمع المعرفة وتطوير قدرات البحث العلمي وتسخير نتائجه لدعم جاذبية وتنافسية القطاعات الإنتاجية، فستعمل خلال سنة 2025، على مواصلة تنزيل الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج للجامعة المغربية والنهوض بمستوى مواردها البشرية، وملاءمة البحث العلمي مع الأولويات الوطنية ومتطلبات سوق الشغل. وقد خصصت الحكومة ميزانية إجمالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي تقدر بما يزيد عن 16,4 مليار درهم، وذلك برسم السنة المالية 2025.

كما ستعمل الحكومة خلال سنة 2025، على مواصلة تطوير عرض التكوين المهني ووضعه في مساره الصحيح الذي يستجيب لمتطلبات سوق الشغل، تنفيذا للتوجيهات الملكية بهذا الخصوص، وذلك من خلال استكمال إنجاز مدن المهن والكفاءات، مع إعادة النظر في جل شعب التكوين وتطوير وسائله، وإرساء إصلاحات هيكلية لتحسين حكامة القطاع وفعاليته بشكل يتماشى مع حاجيات المقاولات.

السيدات والسادة،

فيما يخص دعم القدرة الشرائية للمواطنين، ستواصل الحكومة خلال سنة 2025، أجرأة التدابير الرامية إلى دعم القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال مواصلة دعم المواد الأساسية، لا سيما غاز البوتان والسكر المكرر والدقيق الوطني للقمح اللين عبر تخصيص ما يفوق 16,5 مليار درهم لصندوق المقاصة برسم سنة 2025.

وفي إطار تكريس المسار الديموقراطي، وتعزيز السلم الاجتماعي، وتجسيدا لتوجيهات صاحب الجلالة نصره الله، ستعمل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025، على تنزيل التزاماتها في إطار الحوار الاجتماعي، والذي سيخصص له غلاف مالي يقدر ب20 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025، مع إجمالي التزامات تناهز 45 مليار درهم في أفق سنة 2026.

وانسجاما مع ما سبق، ستعرف السنة المالية 2025 مواصلة الحكومة تنزيل التزامها المتعلق بإصلاح الضريبة على الدخل، وذلك على الخصوص عبر مراجعة الجدول التصاعدي لأسعار الضريبة على الدخل من خلال رفع الشريحة الأولى من الدخل السنوي المعفاة من الضريبة من 30000 إلى 40000 درهم، مما سيمكن من إعفاء دخول الأجور التي تقل عن 6000 درهم شهريا. هذا إلى جانب مراجعة الشرائح الأخرى للجدول، بهدف توسيعها وتخفيض أسعار الضريبة المطبقة عليها، مما سيترتب عنه تخفيض قد يصل إلى 50% من هذه الأسعار. ينضاف إلى كل ذلك تخفيض سعر الضريبة الهامشي من 38% إلى 37%.

كما ستعمل الحكومة على ضمان الإمداد العادي للسوق الوطنية بالمنتوجات بأسعار مناسبة، وذلك من خلال إعفاء عمليات استيراد كمية محددة من الحيوانات الحية والمنتجات الفلاحية من الضريبة على القيمة المضافة، وكذا وقف استيفاء رسوم الاستيراد، من فاتح يناير إلى غاية 31 دجنبر 2025، المطبقة على

الحيوانات الحية من فصيلة الأبقار والأغنام والماعز والجِمال، وعلى اللحوم الحمراء لهذه الفصائل، والعِجْلات للإنسال والعجول، إضافة إلى تلك المطبقة على مادتي الأرز الأسمر المستورد وزيت الزيتون البِكر والبِكر الممتازة.

كما ستواصل الحكومة خلال سنة 2025، تنزيل برنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي، حيث استفاد من هذا البرنامج أزيد من 25.000 أسرة بداية شهر أكتوبر من هذه السنة. وموازاة مع ذلك ستواصل الحكومة تنزيل البرامج الرامية إلى القضاء على كل أشكال السكن غير اللائق وتحسين ظروف عيش الأسر.

وكما لا يخفى عليكم، فقد عرفت بلادنا توالي أزمات وتحديات ذات طابع داخلي، كان لزاما على بلادنا مواجهتها، لعل أبرزها أزمة المياه، وزلزال الحوز، والفيضانات التي ضربت خلال الشهر الماضي أقاليم الجنوب الشرقي للمملكة.

وهنا لابد لي من التوجه بواجب العزاء لأسر ضحايا الفيضانات، والتأكيد في نفس الوقت على تعبئة الحكومة من أجل تسريع تنزيل التعليمات الملكية السامية بخصوص **برنامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات في الجنوب الشرقي للملكة**، من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة للأسر المتضررة، والتي ستبلغ 80.000 درهم بالنسبة للمساكن المتضررة بشكل جزئي، و140.000 درهم بالنسبة للمساكن التي عرفت انهيارا كليا، إضافة إلى إعادة تأهيل البنية التحتية الطرقية، وشبكات الاتصال والكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير، وذلك بالموازاة مع دعم الأنشطة الفلاحية لا سيما عبر استصلاح الدوائر السقوية الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم للكسابة الذين فقدوا مواشيهم جراء الفيضانات، وقد خصصت الحكومة لهذا البرنامج اعتمادات مالية تقدر ب2,5 مليار درهم.

ومن جانب آخر، تولي الحكومة اهتماما خاصا لمواصلة **تفعيل التوجيهات الملكية السامية بخصوص المناطق المتضررة جراء زلزال الحوز** سواء تعلق الأمر بالمساعدات المباشرة المقدمة للأسر المتضررة، وكذلك تمويل المشاريع الاستعجالية المنجزة من طرف القطاعات الوزارية المعنية، والتي تهم مختلف البنى التحتية والخدمات الأساسية.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يتعلق الرهان الثاني لمشروع قانون المالية لسنة 2025، بتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل

إن الإرادة التي تقودنا اليوم نحو تكريس المسار التنموي الطموح، الذي يترجم الرؤية الحكيمة والمتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله طوال 25 سنة الماضية، لا تقتصر فقط على استخلاص الدروس من التجارب لمواجهة الأزمات والإكراهات التي أفرزتها الظرفية الداخلية والخارجية، بل إنها أيضا تحفزنا لصياغة حلول بديلة لتحقيق طموحاتنا المشروعة في بناء نموذج اقتصادي مندمج ومشروع مجتمعي مستدام، عبر استثمار المؤهلات التي تزخر بها بلادنا، في أفق بلوغ المكانة التي يستحقها المغرب والمغاربة قيادة وشعبا.

ولهذه الغاية، ستحرص الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025، على تكريس هذا المسار عبر مواصلة التدخل لمعالجة تداعيات مختلف الأزمات وتأثيراتها على المقاولات والتشغيل من جهة، وعلى وضع سياسات اقتصادية تمكن من رفع مستويات النمو من جهة أخرى.

من أجل ذلك ستتوجه الحكومة نحو اعتماد نمط جديد للنمو الاقتصادي، مبني بشكل أكبر، على الرفع من الانتاجية والتوزيع الأمثل للاستثمار، مع توجيهه نحو مساهمة أقوى للقطاع الخاص، وتعزيز قدرة اقتصادنا الوطني على الصمود بالاعتماد على قاعدة إنتاجية أكثر تنوعا وأكثر خلقا لمناصب الشغل.

وهو التوجه الذي ستعمل الحكومة على تكريسه من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025 عبر تفعيل **الميثاق الجديد للاستثمار ومواصلة تنزيل خارطة الطريق من أجل تحسين مناخ الأعمال.**

وفي هذا الصدد، سيتم التركيز من خلال تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، على تعزيز تموقع بلادنا على مستوى سلاسل القيمة العالمية، عبر تفعيل المنظومة الجديدة لدعم الاستثمار، لاسيما تقديم التعويضات المشتركة لدعم الاستثمار، والتعويض المجالي الإضافي الذي يروم تشجيع الاستثمار في الأقاليم الأكثر هشاشة، والتعويض القطاعي الذي يمنح تحفيزات بهدف إنعاش القطاعات الواعدة، إلى جانب إجراءات الدعم الخاصة بالمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي.

وستواصل الحكومة العمل على تفعيل آليات الحكامة الخاصة بتتبع منظومة الاستثمار، لا سيما إحداث المرصد الوطني للاستثمار، إضافة إلى توطيد إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتنزيل مختلف التدابير المتعلقة بالتسريع بعملية المصادقة على المشاريع الاستثمارية وتنزيلها، وكذا تلك التي تدخل في إطار خارطة الطريق الاستراتيجية 2023-2026 الخاصة بتطوير مناخ الأعمال، والمرتكزة على تحسين الظروف الهيكلية لعملية الاستثمار والمبادرة المقاولاتية، وتعزيز التنافسية الوطنية وترشيد تكلفة عوامل الإنتاج، وتطوير بيئة ملائمة لريادة الأعمال والابتكار. إلى جانب الإصلاح الشمولي لمنظومة الطلبيات العمومية، ومواصلة تنزيل الإصلاح الضريبي، وتبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بالاستثمار ورقمنتها.

وبالموازاة مع العناية الكبيرة التي توليها الحكومة للاستثمار الخاص، فإنها ستعمل على تعزيز **مجهود الاستثمار العمومي** ليبلغ 340 مليار درهم، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025. وهكذا، ستعمل الحكومة على مواصلة **تنزيل الأوراش المهيكلة الكبرى** الجاري إنجازها، والمتمثلة في استراتيجية "الجيل الأخضر"، والمشاريع المرتبطة بالهيدروجين الأخضر والتحول نحو الطاقات النظيفة، وخارطة الطريق للقطاع السياحي، إضافة إلى تنزيل الاستراتيجية الرقمية "المغرب الرقمي 2030". كما ستُعطَى أهمية خاصة لتنفيذ المشاريع الضخمة المرتبطة باستعدادات بلادنا لاستضافة كأس العالم 2030، لا سيما تلك المتعلقة بالبنيات التحتية الرياضية، والسككية، والجوية، والطرق والطرق السيارة، والمجال الرقمي والسياحة.

وتجسيدا للعناية السامية التي يوليها صاحب الجلالة نصره الله لإشكالية تدبير الموارد المائية، ستعمل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025، على **الرفع من وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي** 2020-2027، لاسيما عبر مواصلة بناء 15 سدا كبيرا، وبرمجة أشغال بناء ثلاث سدود كبرى جديدة بكل من أقاليم شفشاون والعرائش وجرادة، وتسريع إنجاز المشاريع الكبرى لنقل المياه بين الأحواض المائية، لاسيما من حوض واد لاو واللوكوس إلى حوض أم الربيع مروراً بأحواض سبو و أبي رقراق، وتفعيل خارطة طريق لمشاريع تحلية المياه البحر بهدف تأمين تعبئة أكثر من 1,7 مليار متر مكعب سنوياً، من أهمها محطة تحلية مياه البحر للدار البيضاء الكبرى بطاقة إنتاج سنوية تبلغ 300 مليون متر مكعب في أفق 2028، إضافة إلى تدبير الطلب على الماء واقتصاده وتثمينه، لاسيما من خلال اقتصاد

مياه الشرب والمياه الصناعية والسياحية والتحويل إلى الري الموضعي. ولهذه الغاية، فقد عبأت الحكومة غلافا ماليا يقدر ب18 مليار درهم، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025.

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر **التشغيل** بالنسبة للحكومة أولوية قصوى في النصف الثاني من ولايتها، وسيكون مشروع قانون المالية لسنة 2025 أحد المحطات البارزة في تجسيد هذه الأولوية.

فقد عملت الحكومة على إنجاز دراسة عميقة لمعطيات سوق الشغل وإشكالية التشغيل عموما، وذلك من أجل الخروج بخطاطة سياسية واقعية قادرة على تسريع وتيرة امتصاص البطالة في صفوف الشباب وتوفر لهم إمكانية المساهمة في التنمية.

وعليه، سيتم تفعيل عدة إجراءات موزعة على ثلاثة محاور، وذلك وفق مقاربة مندمجة ومتعددة الأبعاد من أجل دعم التشغيل، من خلال تعبئة غلاف مالي يقدر ب14 مليار درهم برسم سنة 2025.

ويهدف المحور الأول إلى تحفيز دينامية الاستثمار، خصوصا في القطاعات الأكثر وقعا من حيث إحداث فرص الشغل كالفلاحة، والبناء والأشغال العمومية، والسياحة، وذلك بالموازاة مع تقوية الدعم المعزز والملائم للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

ويتعلق المحور الثاني بالرفع من وقع البرامج النشيطة للتشغيل وتعزيز الدعم لتقوية منظومة التكوين بالتدرج. أما المحور الثالث فسيخصص للتدابير الرامية إلى التخفيف من تداعيات الجفاف على التشغيل بالوسط القروي والحد من فقدان مناصب الشغل الفلاحية. وفي هذا الإطار، سيتم تفعيل خارطة طريق تتضمن خطة عمل ملموسة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

حضرات السيدات والسادة

بالنسبة للرهان الثالث للمشروع والمتمثل في مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وانسجاما مع المقاربة المتكاملة للتوجهات الاجتماعية والاقتصادية لمشروع قانون المالية لسنة 2025، فإن منظور الحكومة للإصلاحات الهيكلية، ولآليات التدبير العمومي بشكل عام، ورغم العمق المؤسساتي والمجتمعي لهذه

الإصلاحات، فإنه لا يقتصر على أوراش طويلة الأمد، بقدر ما يرتكز على سياسات وقرارات عمومية عملية واضحة الأهداف والأولويات، وبشكل يضمن نجاعة المؤسسات، ويجعل كل واحد من هذه الأوراش الإصلاحية رافعة حقيقية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ببلادنا.

ووفق هذا المنظور، ستواصل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025، تنزيل ورش إصلاح منظومة العدالة في إطار تعزيز دولة الحق والقانون، وضمان الأمن القانوني والقضائي اللازم لتحقيق التنمية الشاملة، وذلك عبر مواصلة تحديث وتطوير المنظومة القانونية، بالموازاة مع التنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وتحديثها باعتباره رافعة أساسية للعدالة وتقريبها من المواطنين. هذا بالإضافة إلى الأوراش المتعلقة بتأهيل البنية التحتية للمحاكم والرفع من مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية بها بما يتلاءم مع تطلعات إصلاح منظومة العدالة. وفي نفس الإطار يتم إيلاء عناية خاصة لتنفيذ التعليمات الملكية السامية بخصوص مواصلة تعميم محاكم الأسرة في كل المناطق وتمكينها من الإمكانيات الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب.

ومن جانب آخر، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، ستواصل الحكومة تنزيل إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك من خلال العمل على تحسين أداء السياسة المساهماتية للدولة عبر تفعيل توجهاتها الاستراتيجية، والتي تتجلى في تكريس قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية كرافعة استراتيجية لتعزيز السيادة الوطنية، وجعله محركا للاندماج القاري والدولي، واعتماد القطاع كركيزة أساسية للنهوض بالاستثمارات الخاصة، وتحفيز الاقتصاد التنافسي وتقاسم القيمة المضافة وتعزيز فرص الشغل المنتج، وتعزيز دوره كفاعل نشيط في ما يخص العدالة المجالية، وفي خدمة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والمالي والرقمي.

كما ستعمل الحكومة خلال سنة 2025 على الرفع من وتيرة تحديث الإدارة المغربية وجعلها آلية لتحقيق التنمية الشاملة، وعلى تعزيز التكامل بين الدولة والمجالات الترابية من خلال مواصلة تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، وذلك من خلال العمل على متابعة تنزيل المخطط التشريعي والتنظيمي المتعلق بهذا الورش ولاسيما إصدار مشاريع المراسيم المتعلقة بإحداث وتنظيم التمثيليات الإدارية المشتركة على المستوى الجهوي. كما سيتم العمل على تسريع وتيرة نقل الاختصاصات ذات الأولوية المتعلقة بالاستثمار إلى المصالح

اللامركزة، ومراجعة الهياكل التنظيمية المتعلقة بالمصالح المركزية واللامركزة مع تحيين التصاميم المديرية للاتمركز الإداري والمصادقة عليها.

وفي نفس الإطار، ستواصل الحكومة العمل على تفعيل الجهوية المتقدمة، حيث أنه وعلاوة على الغلاف المالي المخصص سنويا للجهات والذي يقدر ب10 ملايير درهم ، فإن الحصة التي يتم رصدها للجماعات الترابية من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة ستعرف ارتفاعا من 30% إلى 32%، وذلك بهدف تقوية دينامية التنمية على الصعيد الترابي، وتعزيز العدالة المجالية.

السيدات والسادة،

يتمثل الرهان الرابع للمشروع في الحفاظ على استدامة المالية العمومية. ذلك أنّ النجاح في تنزيل هذه الأوراش الإصلاحية والتنموية الطموحة، التي انخرطت فيها بلادنا تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله، لا يمكن أن يتحقق دون الحفاظ على توازنات ماليتنا العمومية وتعزيز هوامشها الميزانياتية. ولذلك فإن الحكومة حريصة على أن تجعل من مشروع قانون المالية لسنة 2025، لبنة جديدة في مسار تعزيز الثقة الذي وضعته لماليتنا العمومية خلال السنوات الماضية، بإشادة من مختلف المؤسسات المالية العالمية، التي أكدت على ثقتها في الآفاق المستقبلية للسياسة الاقتصادية والمالية لبلادنا.

وعليه، ستحرص الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025، على استدامة ماليتنا العمومية، وذلك عبر اعتماد مجموعة من الإصلاحات الضرورية لتحقيق الهوامش المالية اللازمة، من خلال إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، ومواصلة تنزيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي، بشكل يضمن تحقيق العدالة الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي دون الرفع من الضغط الجبائي على النسيج المقاولاتي الوطني. وذلك بالموازاة مع مواصلة العمل على ترشيد النفقات العمومية وعقلنتها، وتعزيز تحصيل موارد الدولة والرفع من مردودية المحفظة العمومية.

وتهدف الحكومة من هذه الإصلاحات إلى مواصلة ضبط مسار المالية العمومية والتحكم في مسار عجز الميزانية على المدى المتوسط، في 4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2024، و3,5% سنة 2025 و3%

سنة 2026، وضبط حجم المديونية في أقل من 69% من الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2026، بما يمكن من استعادة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة مختلف الأوراش التنموية.

السيدات والسادة،

من خلال تنزيل مختلف الأوراش والاستراتيجيات والإصلاحات المبرمجة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2025، وأخذا بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالسياق الوطني، وكذا الظرفية الاقتصادية لدى شركائنا التجاريين الرئيسيين، وانعكاساتها على دينامية النشاط الاقتصادي الوطني، تهدف الحكومة إلى تحقيق نمو اقتصادي يقدر ب4,6%، وذلك بناء على الفرضيات التالية:

- معدل التضخم في حدود 2%؛
- ارتفاع الطلب الخارجي، خارج الفوسفاط ومشتقاته، ب 3,2% ؛
- محصول زراعي في حدود 70 مليون قنطار؛
- متوسط سعر غاز البوتان 500 دولار للطن.

حضرات السيدات والسادة،

كانت تلكم أهم التوجهات التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2025، والتي نحرص من خلالها على تعزيز المكتسبات التي راكمتها بلادنا خلال ربع قرن من حكم صاحب الجلالة نصره الله وأيده، والتي سنعمل من خلالها أيضا على ترصيد الحصيلة المشرفة التي حققتها الحكومة خلال النصف الأول من هذه الولاية، عبر استكمال تنزيل الأوراش الإصلاحية والتنموية التي دشنتها وفاء بالتزامات البرنامج الحكومي.

إن هذه الأوراش والإصلاحات ليست عمليات وتدابير متفرقة بقدر ما تترجم منظورا متكاملا بأهداف واضحة، يستلهم هويته وخيطه الناظم من الرؤية الملكية الشاملة، كما سبق وأشرت في مستهل هذه الكلمة. كما أن ما يجعل سقف طموحاتنا عاليا، وهو أمر ليس نابعا من فراغ، هو هذه الإرادة الملكية الصادقة من أجل الارتقاء ببلدنا إلى المكانة التي يستحقها بين البلدان في عالم متغير ومتجدد، يتيح من الفرص مثلما يفرض من التحديات.

وقبل الختام، لابد لي من التأكيد على أمر غاية في الأهمية، وهو أننا اليوم، وأمام ما يشهده هذا العالم من توترات جيوسياسية وجيو-اقتصادية، ومن أزمات متعددة الأبعاد والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية، فنحن مطالبون بتكثيف الجهود وتعزيز روح التضامن والتعاون والتكامل النابعة من الوطنية الصادقة التي أبان عنها المغاربة، ملكا وشعبا، عند كل المواقف والمحطات التاريخية الفارقة التي عرفتها بلادنا. وذلك صونا وتثمينا للتراكمات والمكتسبات التي حققتها المملكة عبر هذا المسار التنموي والإصلاحي، الذي يقوده صاحب الجلالة نصره الله وأيده، وترصيدا للثقة التي صارت تحظى بها بلادنا لدى أهم المؤسسات العالمية وجل الدول، العظمى منها والصاعدة.

وعليه فإن عرض ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025، بمجلسيكم الموقرين، يشكل مناسبة للوقوف على مختلف الرهانات والقضايا الوطنية بشكل جاد ومسؤول، من أجل تقديم الحلول الواقعية والفعالة، التي تنبني على تثمين مكامن القوة وتقويم النقط التي قد يشوبها نقص.

كما أن مختلف الإصلاحات المجتمعية والأوراش التنموية التي نراهن عليها من أجل الارتقاء بنموذجنا الاقتصادي والاجتماعي اليوم، مهما كانت طموحة وواقعية، لا يمكن أن تبلغ غاياتها دون التزامنا الجماعي ومساهمتنا البناءة في تحقيقها، وذلك تجسيدا للرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله واستجابة لانتظارات كل المغاربة.

أشكركم على حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.